

نموذج

مشروع خطة أطروحة لتسجيل درجة الدكتوراه في الإدارة

العنوان باللغة العربية:

نموذج مقترح للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الحوكمة البيئية وإدارة الأداء في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة كفاءة الخدمات

العنوان باللغة الإنجليزية:

**A Proposed Public-Private Partnership (PPP) Model
for Advancing Environmental Governance and
Performance Management in Saudi Arabia: A Case
Study of Services Efficiency**

عادل بن علي حماص
242001104
كلية الإدارة

: اسم الباحث
: الرقم الجامعي
: الكلية

1447 هـ - 2025 م

جدول المحتويات

3	مقدمة الدراسة:
4	مشكلة الدراسة وأسئلتها:
6	أهمية الدراسة (النظرية والتطبيقية):
6	1. الوصول إلى تمويل وخبرة القطاع الخاص:
6	2. تعزيز الكفاءة والابتكار:
6	3. تقاسم المخاطر وإدارتها:
7	4. تحسين الخدمات العامة وتحقيق قيمة مقابل المال:
7	5. التحفيز الاقتصادي والنمو:
9	أهداف الدراسة:
9	فرضيات الدراسة:
9	نموذج الدراسة:
10	الدراسات المرجعية:
10	مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:
10	إجراءات الدراسة:
10	1. منهج الدراسة:
11	2. مجتمع وعينة الدراسة:
11	مجتمع الدراسة:
11	عينة الدراسة:
11	حدود الدراسة: (المكانية ، الزمانية ، البشرية):
11	وسائل جمع بيانات الدراسة:
11	المعالجات الإحصائية المقترحة:
11	خطوات تنفيذ خطة الدراسة:
12	المراجع:

مقدمة الدراسة:

تُمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص نهجًا تعاونيًا لتوفير البنية التحتية والخدمات العامة ، حيث تتعاون جهة حكومية مع شركة من القطاع الخاص. وقد اكتسب هذا النموذج زخمًا عالميًا كبيرًا في ظل سعي الحكومات إلى إيجاد طرق مبتكرة لتمويل وبناء وتشغيل المشاريع الأساسية التي قد تواجهها قيودًا في التمويل أو تحديات في الكفاءة (Investopedia, 2024).

في جوهرها، تتضمن الشراكة بين القطاعين العام والخاص اتفاقية تعاقدية طويلة الأجل بين القطاعين. وخلافًا للمشتريات العامة التقليدية، حيث تتولى الحكومة تصميم المشروع وتمويله وتشغيله، عادةً ما تنقل هذه الشراكات مسؤوليات ومخاطر كبيرة إلى الشريك الخاص. ويشمل ذلك تصميم وبناء وتمويل وتشغيل وصيانة الأصول، مثل الطرق والجسور والمستشفيات والمدارس ومرافق معالجة المياه وأنظمة النقل العام، بالإضافة إلى الخدمات مثل التفيتش والصيانة وإعداد التقارير والعمليات ومراقبة الجودة وغيرها.

ويعد الأساس المنطقي وراء اعتماد الشراكات بين القطاعين العام والخاص متعدد الجوانب. فكثيرًا ما تستغل الحكومات خبرة القطاع الخاص وكفاءته وإمكانية حصوله على رأس المال لتسريع إنجاز المشاريع، وتحقيق قيمة أفضل مقابل المال، وتشجيع الابتكار. أما بالنسبة للقطاع الخاص، فتتيح الشراكات بين القطاعين العام والخاص فرصًا تجارية جديدة وإمكانية تحقيق تدفقات إيرادات طويلة الأجل، غالبًا ما ترتبط بالأداء وتقديم خدمات محددة (Investopedia, 2024).

يشهد القطاع البيئي في المملكة العربية السعودية تحولاً جذرياً، مدفوعاً بمبادرات وطنية طموحة ووعي متزايد بالتحديات البيئية الفريدة التي تواجهها البلاد. ورغم اعتماد المملكة تاريخياً على النفط، فإنها تخطو الآن خطوات واسعة نحو مستقبل أكثر استدامة في إطار رؤيتها 2030 التي تُشكل جوهر التحول البيئي في المملكة. تُمثل رؤية 2030 إطاراً استراتيجياً شاملاً للتنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة، يركز على إعادة بناء الإطار المؤسسي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في جميع القطاعات، بما في ذلك القطاع البيئي (Vision2030, 2025).

نتيجةً لذلك، أنشأت الحكومة السعودية إطاراً مؤسسياً متيناً لإدارة وتنظيم القطاع البيئي، وتقييم فرص مشاركة القطاع الخاص على النحو المناسب. وقد أدى هذا الإطار إلى إنشاء و/أو إعادة هيكلة الكيانات التالية:

1. وزارة البيئة والمياه والزراعة (MEWA): الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن السياسات البيئية والتشريعات والتخطيط.
2. المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي (NCEC): يضمن الالتزام بالمعايير واللوائح البيئية، بما في ذلك إصدار التصاريح البيئية، ومراقبة التلوث، وتطبيق العقوبات.
3. المركز الوطني للغطاء النباتي ومكافحة التصحر (NCVC): يركز على التشجير، وإعادة تأهيل الأراضي، ومكافحة التصحر.
4. المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية (NCW): مسؤول عن تنمية وحماية الحياة الفطرية البرية والبحرية.
5. المركز الوطني للأرصاد الجوية (NCM): يُقدّم خدمات الأرصاد الجوية، ويرصد جودة الهواء.
6. المركز الوطني لإدارة النفايات (MWAN): يُشرف على استراتيجيات ومبادرات إدارة النفايات.
7. صندوق البيئة: كيان حكومي مستقل أنشئ لتحقيق الاستدامة المالية لقطاعي البيئة والأرصاد الجوية، وتشجيع الاستثمارات، ودعم البحث والابتكار.

8. شركات القطاع الخاص: يتزايد عدد الشركات المحلية والدولية العاملة في مجال الخدمات البيئية، وإدارة النفايات، والطاقة المتجددة، والاستشارات البيئية. وتعد الشركة السعودية الاستثمارية لإعادة التدوير (SIRC) مثالاً بارزاً في مجال إدارة النفايات.
9. المؤسسات الأكاديمية والبحثية: تُسهم الجامعات ومراكز الأبحاث، مثل جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KAUST) في البحث والابتكار البيئي.

يتطور المشهد التنظيمي البيئي باستمرار، حيث يعمل القانون البيئي الأخير (الذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2021) على توسيع نطاق الالتزامات والعقوبات في حالة عدم الامتثال بشكل كبير، بما يتماشى مع رؤية 2030. وفي الخلاصة، يمر القطاع البيئي في المملكة العربية السعودية بمرحلة محورية انطلاقاً من رؤية 2030 وإعادة هيكلة القطاع وإطلاق الإستراتيجية الوطنية للبيئة، حيث تعمل المملكة بنشاط على مواجهة تحدياتها البيئية من خلال أهداف طموحة، ولوائح جديدة، وإنشاء مراكز متخصصة، واستثمارات كبيرة في التقنيات الخضراء والممارسات المستدامة، واستثمارات ضخمة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ورغم التعقيدات المتأصلة، تُرسخ المملكة مكانتها كلاعب رئيسي في الجهود البيئية الإقليمية والعالمية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لاتخلو الشراكات بين القطاعين العام والخاص من التعقيدات. فهي تتطلب تخطيطاً دقيقاً، وأطرًا قانونية وتنظيمية متينة، وتوزيعاً شفافاً للمخاطر بين الشركاء. وبينما يتحمل القطاع الخاص عادةً مخاطر الإنشاء والتشغيل، يتحمل القطاع العام المسؤولية النهائية عن ضمان تقديم الخدمات العامة وحماية المصلحة العامة (Investopedia, 2024).

إلى جانب إعادة الهيكلة التنظيمية للقطاع البيئي المذكورة سابقاً، لا يزال انخراط القطاع الخاص فيه محدوداً. وتهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى اقتراح نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع البيئي، من شأنه تعزيز الحوكمة المطبقة حالياً وزيادة كفاءة تقديم الخدمات من حيث التشغيل والتكلفة.

وعلى الصعيد الدولي، تقوم معظم الدول بإشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات البيئية لتخفيف الحمل المالي والإداري عن كاهلها. على سبيل المثال، في المملكة المتحدة، تقوم الحكومة بإشراك القطاع الخاص منذ سنوات عديدة في شتى القطاعات ومنها القطاع البيئي، حيث يلعب القطاع الخاص دوراً هاماً في المجالات البيئية التالية:

1. إدارة النفايات: شكّل هذا المجال مجالاً بارزاً للشراكات بين القطاعين العام والخاص، حيث غالباً ما تشارك الشركات الخاصة في تصميم وبناء وتمويل وتشغيل مرافق معالجة النفايات (مثل محطات توليد الطاقة من النفايات، ومراكز إعادة التدوير) وخدمات جمع النفايات. وقد شاركت منظمة "شراكات المملكة المتحدة" (وهي الآن جزء من هيئة البنية التحتية والمشاريع) في رعاية ودعم مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال إدارة النفايات مع السلطات المحلية.
2. معالجة المياه ومياه الصرف الصحي: استُخدمت الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير وإدارة البنية التحتية للمياه ومياه الصرف الصحي، مثل مشروع "أكواترين" لمواقع وزارة الدفاع في جميع أنحاء بريطانيا. ورغم خصخصة إمدادات المياه في المملكة المتحدة إلى حد كبير، لا تزال الشراكات بين القطاعين العام والخاص قادرة على تسهيل تحسينات محددة في البنية التحتية (UK Parliament, 2005)

3. الدفاع ضد الفيضانات: نظراً لتزايد مخاطر الفيضانات، يجري حالياً استكشاف الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستفادة منها لتطوير وصيانة مخططات الدفاع ضد الفيضانات.
4. الطاقة المتجددة: يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص تسهيل تطوير مشاريع الطاقة المستدامة مثل محطات الطاقة الشمسية ونشر تقنيات الشبكات الذكية (Number Analytics, 2025).
5. المباني والبنية الأساسية المستدامة: هناك اعتراف متزايد بدور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز البناء المستدام وكفاءة الطاقة والحد من انبعاثات الكربون في المباني والبنية الأساسية العامة (Stuart Cassie, 2024).

أما بخصوص القطاع البيئي في المملكة العربية السعودية، فقد قامت الوزارة بإطلاق الإستراتيجية الوطنية للبيئة في عام 2018 والتي اقتضت إنشاء المراكز الوطنية الخمسة وصندوق البيئة وذلك بهدف إعادة هيكلة القطاع وبحث سبل إشراك القطاع الخاص وتحقيق العوائد. حيث نتج عن عدم الإدارة السليمة وتخطيط الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالشكل المناسب مسبقاً أعباء اقتصادية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

1. تكاليف مباشرة: مثل الرعاية الصحية، والتدهور الزراعي، ومعالجة المياه، وتضرر البنية التحتية.
2. تكاليف غير مباشرة: مثل انخفاض الإنتاجية، وضعف فاعلية النظام البيئي، والتأثير على السياحة، وجودة الحياة.
3. تكاليف مستقبلية: الآثار طويلة المدى مثل تغير المناخ، والتصحر، واستنفاد الموارد.

واصلت المملكة العربية السعودية، من خلال رؤية 2030 و الإستراتيجية الوطنية للبيئة والمبادرات الضخمة مثل المبادرة السعودية الخضراء (Saudi Vision 2030, SGI) محاولة مواجهة هذه التكاليف، واستثمرت في مشاريع داعمة وممارسات للتخفيف من الآثار والتوجه نحو اقتصاد أكثر اخضراراً. على سبيل المثال، من المتوقع استثمار أكثر من 6 مليارات ريال سعودي في المشاريع البيئية بحلول عام 2030 (World Leaders Magazine, 2024)، مما يشير إلى الحاجة الملحة للقطاع الخاص ويشير إلى حجم الفرص المتاحة.

عليه، سيركز البحث على الإجابة على أسئلة مثل:

1. ما مدى مراعاة رؤية 2030 للشراكة بين القطاعين العام والخاص وقطاع البيئة؟
2. ما هو الإطار العام لتنفيذ هذه الشراكة في المملكة العربية السعودية؟
3. كيف تم تطوير الإستراتيجية الوطنية للبيئة وما هي بنودها؟
4. ما هي الشراكات الحالية بين القطاعين العام والخاص في قطاع البيئة؟ وما هي بعض الشركات المعروفة المشاركة فيها؟
5. ما هي الخدمات البيئية المقدمة وكيف يمكن اختيار عينة كدراسة حالة واقتراح نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص لرفع الكفاءة التشغيلية؟

أهمية الدراسة (النظرية والتطبيقية):

تكمن أهمية الدراسة في تطوير نموذج شراكة بين القطاعين العام والخاص بتفاصيل دقيقة لخدمة بيئية من اختيار الباحث، وحيث أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص حذت نحو اتجاه مختلف وأكثر فاعلية بعد إطلاق رؤية المملكة 2030 وتعد حتى اليوم في مراحل مبدئية عند الأخذ بالاعتبار الخدمات الأساسية والهيكلية التنظيمية، فإن أهمية الدراسة تكمن أيضاً في أهمية الشراكة بين القطاعين. في جوهرها، تُعدّ الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة إستراتيجية للحكومات لتحسين تقديم الخدمات العامة من خلال تسخير نقاط قوة كلا من القطاعين في علاقة طويلة الأمد تعود بالنفع على الطرفين. وتتبع أهميتها من مجموعة واسعة من المزايا التي يُمكن أن تُقدمها، مثل:

1. الوصول إلى تمويل وخبرة القطاع الخاص:

• سد فجوات التمويل: غالباً ما تواجه الحكومات قيوداً على الميزانية، وخاصةً في مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق. من دورها، تتيح الشراكات بين القطاعين العام والخاص الوصول إلى رأس المال الخاص، مما يُمكن من إنجاز المشاريع في وقت أسرع، أو حتى يُمكن من تنفيذها من الأساس، بالإضافة إلى توزيع التكاليف على فترة زمنية أطول.

• الاستفادة من المهارات المتخصصة: تُقدّم الشركات الخاصة معارف وخبرات متخصصة وأساليب مبتكرة قد لا تكون متاحة في القطاع العام. وهذا يُمكن أن يؤدي إلى تصميم وبناء وتشغيل أكثر كفاءة للمشاريع.

2. تعزيز الكفاءة والابتكار:

• تحسين إنجاز المشاريع: غالباً ما يُقدم شركاء القطاع الخاص تقنيات إدارة مشاريع متطورة، وعمليات مبسطة، وتركيزاً على الأداء، مما يُسهم في تسريع إنجاز المشاريع وتقليل التأخير.

• الابتكار: تُحرك الكيانات الخاصة دوافع الربح والمنافسة، مما يُعزز الابتكار في التكنولوجيا والعمليات وتقديم الخدمات. وهذا يؤدي إلى حلول ذات جودة أعلى وفعالية من حيث التكلفة.

• نهج التكلفة الشاملة: غالباً ما تُراعي الشراكات بين القطاعين العام والخاص دورة حياة المشروع بأكملها، مما يُحفز الشركاء من القطاع الخاص على تحسين أعمال البناء والصيانة المستمرة لتقليل التكاليف على المدى الطويل.

3. تقاسم المخاطر وإدارتها:

• التوزيع الأمثل للمخاطر: تُتيح الشراكات بين القطاعين العام والخاص توزيع المخاطر بين الكيانات العامة والخاصة، حيث يتحمل كل طرف المخاطر التي يُعدّ الأقدر على تقييمها والتحكم فيها ومواجهتها. ويشمل ذلك مخاطر البناء، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر المالية.

• المساءلة: غالباً ما تتضمن الاتفاقيات التعاقدية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص مؤشرات ومعايير أداء واضحة، تُحمّل الشركاء من القطاع الخاص مسؤولية تحقيق الأهداف. وغالباً ما ترتبط ربحيتهم بهذه المقاييس.

4. تحسين الخدمات العامة وتحقيق قيمة مقابل المال:

• خدمات ذات جودة أعلى: من خلال دمج كفاءة القطاع الخاص وابتكاراته، يمكن أن تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى تحسين جودة الخدمات العامة وسرعة تقديمها، بدءاً من شبكات النقل ومرافق الرعاية الصحية ووصولاً إلى المؤسسات التعليمية.

• قيمة مقابل المال: في حين أن التكاليف الأولية قد تكون أعلى في بعض الأحيان، إلا أن القيمة الإجمالية مقابل المال يمكن أن تكون أكبر بفضل كفاءة التكلفة على المدى الطويل، وسرعة التسليم، وتحسين الجودة.

• التركيز على الكفاءات الأساسية: تتيح الشراكات بين القطاعين العام والخاص للقطاع العام التركيز على السياسات والتخطيط والتنظيم، وتفويض العمليات اليومية والمشاريع ذات رأس المال المرتفع إلى القطاع الخاص.

5. التحفيز الاقتصادي والنمو:

• خلق فرص العمل: يمكن للمشاريع الكبيرة الممولة من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص تحفيز النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل في قطاعات البناء والمعدات وخدمات الدعم وغيرها من الصناعات ذات الصلة.

• فرص الاستثمار: تتيح الشراكات بين القطاعين العام والخاص فرصاً استثمارية جديدة للشركات الخاصة، مما يساعدها على تطوير الخبرات والمهارات التي يمكن إعادة تطبيقها في مشاريع أخرى.

• تطوير البنية التحتية: تعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضرورية لسد فجوات البنية التحتية، وخاصة في المجتمعات والبلدان النامية، مما يمكن أن يجذب المزيد من الشركات والمزيد من النمو الاقتصادي.

لذلك، تعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص مهمة لأنها توفر آلية قوية للحكومات لشراء وتنفيذ البنية التحتية والخدمات العامة الأساسية من خلال تسخير الموارد المالية والخبرة والابتكار في القطاع الخاص، بهدف تحقيق نتائج أكثر كفاءة وأعلى جودة وفي الوقت المناسب للمواطنين (Investopedia, 2024).

وعلى الرغم من التطور المشهود في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإعادة هيكلة القطاع البيئي، فإنه ووفقاً للعديد من الدراسات، يفتقر هذا القطاع إلى التميز التشغيلي والمشاركات الكافية بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الإمكانات وزيادة الكفاءة وخفض التكاليف. ونظراً لطبيعتها، تواجه المملكة عدة تحديات بيئية جسيمة، منها (Devix, 2025):

1. ندرة المياه: تمثل تحدياً كبيراً باعتبار أن المنطقة الجغرافية قاحلة، مما يؤدي إلى الاعتماد الكبير على تحلية المياه (وهي عملية كثيفة الاستهلاك للطاقة) والمياه الجوفية.
2. تلوث الهواء والماء والتربة: ينجم عن الأنشطة الصناعية والتوسع الحضري وقضايا إدارة النفايات والتصحّر.
3. التصحر وتدهور الأراضي: يتفاقمان بسبب تغير المناخ والرعي الجائر والاستخدام غير المستدام للأراضي.
4. فقدان التنوع البيولوجي: معظم النظم البيئية المتنوعة مهددة، بما في ذلك الحياة البرية والبحرية.
5. آثار تغير المناخ: من المتوقع أن يتأثر الشرق الأوسط بشدة بارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط هطول الأمطار، وزيادة وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة.

تشكل مشكلة ظاهرة التصحر والاعتماد الاقتصادي على النفط مخاوف اقتصادية جسيمة وتعد أيضاً أمراً مقلقاً يزيد من أعباء الأجهزة القائمة على مكافحة هذه الظواهر الطبيعية. عليه، فقد وضعت عدة دراسات سابقة التقديرات المناسبة لتقييم تكلفة التدهور البيئي في المملكة ومنها:

1. دراسة البنك الدولي لعام 2014: من الأرقام الرئيسية التي يُستشهد بها كثيراً دراسة أجراها البنك الدولي عام 2014، والتي قدرت أن تكلفة التدهور البيئي في المملكة العربية السعودية تجاوزت 86 مليار ريال سعودي، أي ما يعادل 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب عدم الالتزام بالضوابط والمعايير البيئية. وقد سلط نائب وزير البيئة السعودي الضوء مؤخراً على هذا الرقم في فبراير 2024، مؤكداً على أهميته المستمرة (World Bank, 2014).
2. تلوث الهواء: يُعد تلوث الهواء مساهماً رئيسياً في تكاليف التدهور البيئي. فقد أشار تقرير للبنك الدولي عام 2022 إلى أن تلوث الهواء يُكلف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها حوالي 141 مليار دولار سنوياً، أي ما يعادل 2٪ من الناتج الاقتصادي للمنطقة، مما يؤدي إلى مشاكل صحية كبيرة ومعدلات وفيات. ورغم عدم تقديم رقم محدد للمملكة العربية السعودية وحدها في هذا التقرير، إلا أنه بالنظر إلى النشاط الصناعي والتحضر في المملكة، فإن حصتها ستكون كبيرة. كما تُظهر الدراسات أن زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المملكة العربية السعودية بنسبة 10٪ يمكن أن تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمال وإنتاجية رأس المال المستثمر (World Bank, 2022).
3. تدهور الأراضي: تواجه المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة في مجال تدهور الأراضي، حيث تُصنف 95٪ من أراضيها على أنها صحراوية. في عام 2019، أثر تدهور الأراضي على 20 مليون هكتار، أي أكثر من 10٪ من أراضي المملكة. تشمل التكاليف الاقتصادية المرتبطة بتدهور الأراضي انخفاض الإنتاجية الزراعية، وفقدان سبل العيش، وزيادة الإنفاق العام على النقل والاستعادة البيئية. ويسلط هدف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لاستعادة 1.5 مليار هكتار عالمياً بحلول عام 2030 الضوء على حجم هذه المشكلة (UNCCD, 2024).
4. إدارة مياه الصرف الصحي: وجدت دراسة ركزت على تكاليف التدهور البيئي الناتج عن عدم إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة بالكامل في المملكة العربية السعودية أنه في عام 2019، بلغ إجمالي التكاليف التي يتحملها الاقتصاد السعودي لمعالجة مياه الصرف الصحي 658.67 مليون دولار أمريكي. شكلت التكاليف المباشرة 75.5٪ من هذا الإجمالي، بينما شكلت التكاليف غير المباشرة نسبة 24.5٪ المتبقية (World Leaders Magazine, 2025).
5. الآثار الصحية: يؤثر التدهور البيئي، وخاصة تلوث الهواء والماء، بشكل مباشر على الصحة العامة. يؤدي هذا إلى زيادة تكاليف الرعاية الصحية، وانخفاض الإنتاجية بسبب الأمراض، وارتفاع معدل الإصابة بأمراض مثل أمراض الجهاز التنفسي والسرطان (WHO, 2024).
6. الاستهلاك غير المستدام للموارد: تُعد المملكة العربية السعودية من أكبر مستهلكي المياه للفرد في العالم، على الرغم من وقوعها في إحدى أكثر المناطق جفافاً. هذا الاعتماد غير المستدام على مصادر المياه المحدودة، والذي يتفاقم بسبب التصحر، يُهدد بشكل أكبر توافر الموارد والإنتاجية الزراعية (CITA, 2024).

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم الهيكل المؤسسي والتنظيمي الحالي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع البيئة، واقتراح نموذج لخدمة محددة كدراسة حالة لتعزيز الكفاءة التشغيلية لها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

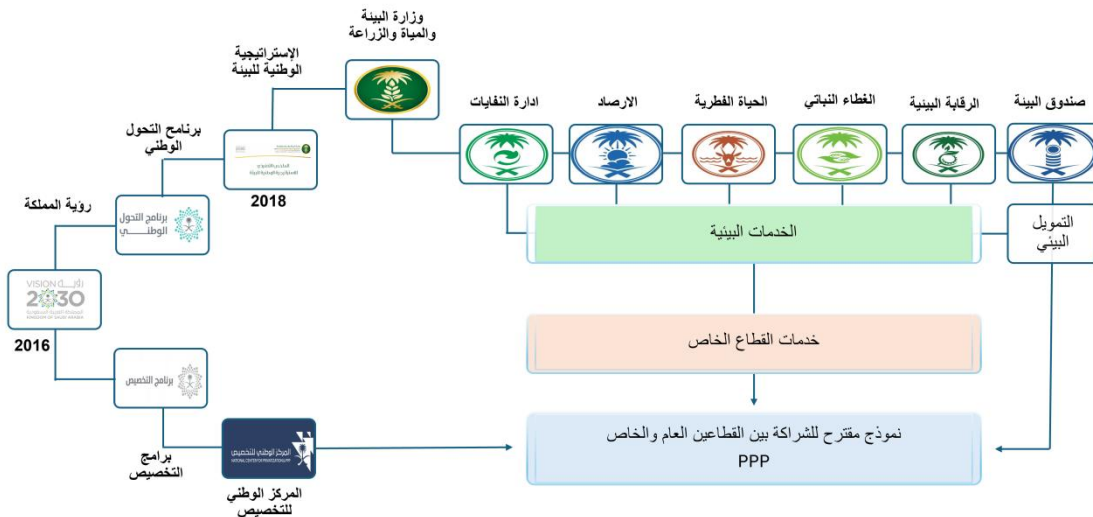
1. إلى أي مدى راعت رؤية 2030 الشراكة بين القطاعين العام والخاص وقطاع البيئة؟
2. ما هو الإطار العام لتنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية؟
3. كيف وُضعت الإستراتيجية الوطنية للبيئة؟
4. ما هي الشراكات بين القطاعين العام والخاص المُطبقة حاليًا في قطاع البيئة، وما هي بعض الشركات والمبادرات المعروفة؟
5. وما هي الخدمة البيئية التي يمكن اختيارها كدراسة حالة، وكيف يمكن اقتراح نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص لزيادة كفاءتها التشغيلية؟

فرضيات الدراسة:

الافتراض الرئيسي للدراسة هو أن الهيكل الحالي لحكومة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع البيئي يفتقر إلى المشاركة المطلوبة مع القطاع الخاص لزيادة كفاءة الخدمات المقدمة وخفض التكاليف التشغيلية على عاتق القطاع العام.

نموذج الدراسة

تعتمد الدراسة على المراجعة النظرية لإعادة هيكلة القطاع البيئي الحالية، بما في ذلك رؤية 2030 والإستراتيجية الوطنية للبيئة. ثم إجراء دراسة جدوى، وجمع البيانات وتحليلها لخدمة بيئية مختارة، لاقتراح نموذج شراكة بين القطاعين العام والخاص مناسب لها.



الدراسات المرجعية:

سيتم جمع المراجع طوال فترة البحث. وتشمل بعض الوثائق والمراجع التي تم اختيارها حالياً مايلي:

1. رؤية المملكة العربية السعودية 2030.
2. المواقع الإلكترونية لكافة الجهات الحكومية المستهدفة مثل وزارة البيئة والمياه والزراعة والمراكز الوطنية البيئية ومركز التخصيص وغيرها.
3. الإستراتيجية الوطنية للبيئة في المملكة العربية السعودية – وزارة البيئة والمياه والزراعة 2018.
4. دليل تخطيط وتطوير قطاع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الصادر عن المركز الوطني للتخصيص (NCP) 2022.
5. برنامج العمل البيئي في المملكة العربية السعودية (SAEP): تكلفة التدهور البيئي في عام 2014، البنك الدولي، قسم الممارسات العالمية للبيئة والموارد الطبيعية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2016.
6. الخطة التنفيذية للإستراتيجية الوطنية للبيئة، الصادرة عن وزارة البيئة والمياه والزراعة.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

1. برنامج التحول الوطني (NTP).
2. الإستراتيجية الوطنية للبيئة (NET).
3. الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP).
4. وزارة البيئة والمياه والزراعة (MEWA).
5. المركز الوطني للالتزام البيئي (NCEC).
6. المركز الوطني للغطاء النباتي ومكافحة التصحر (NCVC).
7. المركز الوطني للحياة الفطرية (NCW).
8. المركز الوطني للأرصاد الجوية (NCM).
9. المركز الوطني لإدارة النفايات (MWAN).

إجراءات الدراسة:

1. منهج الدراسة:

التقييم النظري للأدبيات الموجودة والمراجعة العامة للمعلومات المتعلقة بموضوع الرسالة. ومن ثم، التحليل الفني والكمي والإحصائي لاختيار خدمة بيئية كنموذج وعمل الدراسات اللازمة لها لاقتراح نموذج شراكة بين القطاع العام والخاص لها.

2. مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة:

رؤية المملكة 2030 وكافة الجهات المتمثلة في القطاع البيئي مثل وزارة البيئة والمياه والزراعة والمراكز الوطنية البيئية وصندوق البيئة وغيرها، وكذلك، الجهات المعنية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص مثل المركز الوطني للتخصيص.

عينة الدراسة:

الخدمات البيئية المقدمة من الجهات البيئية المعنية، وكافة المعلومات والإجراءات المتعلقة بالخدمة التي سيتم اختيارها لطرح نموذج شراكة بين القطاعين العام والخاص مثل عدد الموظفين، ساعات العمل، التكاليف التشغيلية، العوائد المالية إن وجدت وغيرها.

حدود الدراسة: (المكانية ، الزمانية ، البشرية):

تختص الدراسة بتقييم القطاع البيئي في المملكة العربية السعودية منذ انطلاق الرؤية وحتى 2030 وتقييم الهيكل التنظيمي لها. كما ستركز الرسالة بشكل أدق على الموارد البشرية والمعلومات الأخرى الهامة الخاصة بالخدمة التي سيتم اختيارها كنموذج للدراسة.

وسائل جمع بيانات الدراسة:

المصادر الحكومية المتعلقة بالدراسة، المنصات الإلكترونية للجهات المختصة، والبيانات الثانوية عبر الإنترنت، والاستبيانات الخاصة بالبيانات الدقيقة للخدمة المختارة عند الحاجة وحسب المعلومات المطلوبة والمقابلات الشخصية مع الأشخاص والجهات ذوي العلاقة.

المعالجات الإحصائية المقترحة:

تستهدف الدراسة اقتراح نموذج شراكة بين القطاع العام والخاص لخدمة بيئية مختارة، عليه، فإن كافة الحسابات والدراسات المطلوبة للنموذج المقترح تدخل ضمن نطاق المعالجات الإحصائية المقترحة مثل عدد العاملين وساعات العمل والتكاليف التشغيلية والأجهزة والمعدات ودراسات الجدوى لفرض رسوم تشغيلية وغيرها.

خطوات تنفيذ خطة الدراسة:

1. المراجعة الأدبية ابتداءً من رؤية المملكة ومبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
2. الإستراتيجية الوطنية للبيئة والهيكل التنظيمية لقطاع البيئة.
3. التعريف بالجهات المعنية ومهامها.
4. تحديد الخدمات البيئية المتوفرة.
5. اختيار خدمة بيئية كنموذج وإعداد دراسة جدوى لها واقتراح نموذج شراكة مع القطاع الخاص.

المراجع:

• المراجع العربية

1. صحيفة مال، ميزانية قطاع البيئة، 2023، www.maaal.com
2. صحيفة اليوم، ميزانية السعودية 2024، 2023، www.alyaum.com

• المراجع الأجنبية

1. Investopedia, J. Brown & M.Kazel, Public Private Partnerships (PPPs): Definition, How they work, and Examples, 2024, <https://www.investopedia.com/terms/p/public-private-partnerships.asp>.
2. UK Parliament, Project Aquatrane: Award of Contract – Hansard, 2005, www.hansard.Parliament.uk
3. Sustainable Energy Through Collaborative Partnerships, Sarah Lee, 2025, www.numberanalytics.com
4. How PPPs are shaping a greener, more inclusive infrastructure future, S. Cassie, 2024, www.tbhconsultancy.com
5. Leaders MENA Magazine, KSA to invest 6Bln in Environmental Projects by 2030, www.leaders-mena.com
6. Air, water pollution cost MENA economies 2% in GDP losses, www.devex.com
7. World Bank, fostering a sustainable future: the role of land restoration in Saudi Arabia, www.blogs.worldbank.org
8. Driving Economy, Soil degradation, an urgent threat to humanity, Saudi Arabia warns, www.drivingeco.com
9. UNCCD, Land degradation Neutrality – News & Stories – UNCCD, www.unccd.int
10. Estimating costs of Environmental degradation, www.m.x-mol.net
11. Research Gate, Estimating cost of environmental degradation, www.researchgate.net
12. World Health Organization (WHO), Exposure and Health Impacts of Air Pollution, www.who.int
13. Climate Impacts Tracker in Asia, Saudi Arabia’s Environmental Issues: At Odds with Fossil Fuels, www.climateimpacttracker.com
14. Saudi Vision 2030, Saudi Green Initiative, www.vision2030.gov.sa
15. Ministry of Environment, Water and Agriculture, www.mewa.gov.sa
16. National Center for Environmental Compliance, www.ncec.gov.sa
17. National Center for Vegetation Cover and Desertification Combat, www.ncvc.gov.sa
18. National Center for Wildlife Conservation, www.ncw.gov.sa
19. National Center for Meteorology, www.ncm.gov.sa
20. National Center for Waste Management, www.mwan.gov.sa
21. Environmental Fund, www.ef.gov.sa